

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ  
الرَّوْضَةُ الْمُنِيفَةُ  
فِي تَوْجِيهِ السَّكْتَةِ اللَّطِيفَةِ

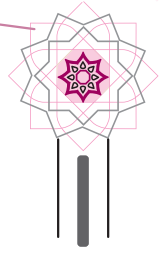
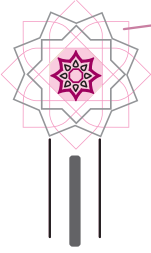
تَوْجِيهِ السَّكْتِ عَلَى الْهَمْزِ وَغَيْرِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

تَأَلَّفَ الدَّكْتُورُ

أَحْمَدُ صَبْرُ عَبْدِ الْمَلِكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئِلْتُ: هل السكتات جزءٌ من لغة القوم التي أنزل القرآن بلغتهم؟ أم هي من الأحكام الخاصة بالقرآن التي لا تتعلق باللُّغة؟

فأجبت<sup>(١)</sup> - بعد حمد الله سبحانه وتعالى والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه - بأنَّ السكتَ عند القُرَّاءِ: هو قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقفِ عَادَةً من غير تنفُّس<sup>(٢)</sup>، ومَحَلُّهُ الوصل، ولا يكون إلا على ساكنٍ، ويُفَارِقُ الوقفَ بَأنَّهُ لَا تَنفُّسَ فِيهِ.

وزمنُ السكتِ أقلُّ من زمن الوقفِ؛ ولذا يُعَبَّرُ عنه أئمةُ القراءة بقولهم: «سكتةٌ يسيرةٌ»، أو «لطيفةٌ»، أو «خفيفةٌ»، أو «سكتةٌ مختلصةٌ»؛ وهذا هو الذي عليه العمل والأداء الذي وصل إلينا، وإن نُقِلَتْ إلينا بعض العبارات التي تفيد بأنَّ زمن السكت أطول؛ نحو ما رُوِيَ عن أبي يوسف يعقوب الأعمش في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَا آخِرَةَ﴾ [البقرة: ٤] أنه «يسكت على اللام سكتةً فيها طولٌ قليلاً، وكذلك ما أشبهه في كل القرآن»، وعن بعضهم: «حتى يُظَنَّ أنَّك قد نسيت ما بعد الحرف»<sup>(٣)</sup>،

(١) استفتت في تحرير هذه المسألة من البحث الذي نُشِرَ بمجلة معهد الإمام الشاطبي بعنوان: «السكت في القراءات أنواعًا وحكمًا وتوجيهًا» - العدد الثالث عشر - السنة السابعة - جمادى الآخرة (١٤٣٣ هـ)، الموافق مايو (٢٠١٢ م)، للأستاذين الفاضلين: الدكتور حاتم بن عبد الرحيم التميمي، والدكتور: تقي الدين بن مصطفى التميمي.

(٢) النشر في القراءات العشر، إشراف ومراجعة الضباع (١/ ٢٤٠).

(٣) جامع البيان في القراءات المسموعة، طبعة الشارقة (٢/ ٦١٩)، علي الشبكة العنكبوتية المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

فِعْبَارَاتُ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ يَكُونُ فِيهَا تَسَامُحٌ وَتَقْرِيبٌ لِلْمُتَعَلِّمِينَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ .  
وَالصَّوَابُ كَمَا رُوِيَ عَنِ الْأَشْنَانِيِّ أَنَّهَا سَكْتَةٌ قَصِيرَةٌ (١) ، وَقَدَّرَهَا بَعْضُهُمْ  
بِحَرَكَتَيْنِ وَيَكُونُ زَمْنُهَا تَابِعًا لِلْمَرْتَبَةِ الَّتِي يَقْرَأُ الْقَارِئُ بِهَا تَحْقِيقًا أَوْ حَدْرًا أَوْ  
تَدْوِيرًا؛ قَالَ الْجَعْبَرِيُّ (ت ٧٣٢هـ):

وَالْوَقْفُ قَطْعُ الصَّوْتِ آخِرَ كَلِمَةٍ زَمْنَا وَسَكْتُكَ قَطْعُهُ فِي أَنْ (٢)  
فَتَأْمَلُ كَيْفَ فَرَّقَ الْجَعْبَرِيُّ بَيْنَ «الزَّمَنِ» وَ«الآنَ» فِي الْوَقْفِ وَالسَكْتِ فَجَعَلَ  
«الزَّمْنَ» لِلْوَقْفِ وَ«الآنَ» لِلسَكْتِ؛ لِأَنَّ «الآنَ» أَقْلٌ مِنْ «الزمن» .

فَالزَّمْنُ: اسْمٌ لِقَلِيلِ الْوَقْتِ وَكَثِيرِهِ أَوْ مَا لَهُ مِقْدَارٌ وَيَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ .

وَالآنَ: لَا مِقْدَارَ لَهُ وَتَصَعَّبَ تَجْزِئَتُهُ لِقَلَّةِ وَقْتِهِ (٣) .

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ السَّكْتَ مُدَّةٌ حَبَسَ النَّفْسَ فِيهِ أَقْلٌ مِنْ مُدَّةِ التَّنَفُّسِ فِي أَثْنَاءِ  
الْوَقْفِ، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِحَرَكَتَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ بِأَقْلٍ مِنْ حَرَكَتَيْنِ، وَلَا مَشَاحَةَ فِي  
اِخْتِلَافِ التَّقْدِيرِ نَظْرِيًّا؛ لِأَنَّهُ مَجْرَدُ تَقْدِيرٍ لِعِبَارَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْأَدَاءُ الْمُنْقُولُ عَنِ  
الشُّيُوخِ هُوَ الَّذِي يُضْبِطُ ذَلِكَ خُصُوصًا فِي ظُلِّ وَجُودِ التَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ لِكِبَارِ  
المُقَرَّرِينَ الْمُجْمَعِ عَلَى أَدَائِهِمْ .

(١) المصدر السابق: (٢/٦٢١) .

(٢) وقال في نظمه: «حدود الإتيان»:

١٨ - وَالْوَقْفُ قَطْعُ الصَّوْتِ آخِرَ كَلِمَةٍ حِينًا وَسَكْتُكَ قَطْعُهُ فِي أَنْ

حدود الإتيان، تحقيق د. عمرو عبد العظيم (٧٧) .

(٣) وقيل: إنَّ الآنَ: اسْمٌ لِلْوَقْتِ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ الْكَلَامُ، وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ عَلِمَ عَلَى الْوَقْتِ  
الحاضر، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ دَائِمًا، وَ(أَل) فِيهِ زَائِدَةٌ زِيَادَةٌ لِأَزْمَةٍ، وَقِيلَ بِزِيَادَتِهَا لِأَنَّهُ لَا  
يَجْتَمِعُ تَعْرِيفَانِ فِي الْاسْمِ الْوَاحِدِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَقَد تَرَادُ لَارَةً كَاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّذِينَ نَمَّ اللَّاتِ

ينظر: دليل المسالك على ألفية ابن مالك (١/١٤٦) المكتبة العالمية لكتب العجويد والفراءات على الشبكة العنكبوتية

والوقف يكون في نهاية الكلمة، بخلاف السكت؛ فإنه يكون فيما اتصل أو انفصل رسمًا؛ نحو: سكت بعض القراء والرّواة على نحو قوله تعالى: ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿شَيْءٍ﴾؛ حيث وردا في القرآن الكريم، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿بِمَا أَنْزَلِ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿السَّمَاءِ﴾ حيث وقع في القرآن الكريم، وهذا وما شابهه يُسمّى: «سكتة التحقيق».

وقد أشار ابن الجزري إلى كيفية السكت وما يكون فيه إجمالاً بقوله: وَالسَّكْتُ مِنْ دُونِ تَنْفُسٍ وَحُصِّ بِذِي اتِّصَالٍ وَأَنْفِصَالٍ حَيْثُ نُصِّ (١) وقوله: «حَيْثُ نُصِّ» يقصد أنّ هذا السكت بكل أنواعه مُقَيَّدٌ بالسمع والرّواية.

والسكت من الأحكام الخاصة بالقرآن، والتي لها أصل في اللّغة، ويكون لسببين:

أ- بيان المعنى أو التحرّز من معنى غير مُرادٍ.

ب- بيان اللَّفظ.

فأمّا السكت لبيان المعنى، أو التحرّز من معنى غير مرادٍ، فيحوّل السكت على الكلمة المسكوت عليها دون هذا التوهّم، ويكون اختيارًا من القارئ أو الرّاوي مع اتباع الأثر والرّواية.

نحو سكت حفص عن عاصم على قوله تعالى: ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١] إشعارًا بأنَّ ﴿وَيْمًا﴾ [الكهف: ٢] ليس متصلًا بـ﴿عَوَجًا﴾، وإنما هو من صفة ﴿الْكِتَابِ﴾، ويلزم من السكت هنا إبدال التنوين ألفًا.

ونحو سكتته على قوله تعالى: ﴿مَرَقِدْنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَيْلًا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقِدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]؛ لئلا يُتوهم أن ﴿هَذَا﴾ صفة لـ ﴿مَرَقِدْنَا﴾ فالوقف يبين أن كلام الكفار انقضى، ثم ابتدئ بكلام الملائكة أو المؤمنين.

وسكتته على نون ﴿مَنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]؛ لئلا يُتوهم أنّها كلمة واحدة على «فعال» من «مَرَق، يمرق، فهو مَرَّاق».

وسكتته على لام ﴿بَلِّ﴾ من قوله: ﴿بَلِّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]؛ لئلا يُتوهم أنها مُثَنَّى «بر»، وأن الكلمتين كلمة واحدة، وقريب منه أو نحوهُ اتِّفَاقُ القَرَاءِ على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا كانا في كلمة واحدة، نحو ﴿قِنَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿صِنَوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿بُنَيْكَةُ﴾ [التوبة: ١٠٩]؛ مخافة اشتباه الكلمة المُدْغَمَةِ بِالْمُضَعَّفَةِ (١).

فإن قيل: إن كان هذا توجيه السكت في هذه المواضع فلم لم يسكت في كل ما أشبه هذه المواضع؟

فيجاب عنه: بأن الاختيار لا يلزم أن يطرد في كل المواضع، فقد سهّل حفص ثاني الهمزتين من ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وحقّق ما عداها في سائر القرآن، وضم الأصبهانيّ هاء الكناية من ﴿بِهِ أَنْظُرْ﴾ [الأنعام: ٤٦] دون غيرها من المواضع، وتجد القارئ يُميل في مواضع، ويفتح في أخرى؛ للدلالة على جواز الأمرين، وسعة الاختيار مما لا يخالف أصول القراءة واللغة.

وأما السكت لبيان اللَّفْظِ اختياريًا وروايةً، فمنه سكتُ أبي جعفر على هجاء الفواتح نحو ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١]، ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]؛ لبيان أنها أسماء للحروف،

(١) الدرر المصون (٤/٤٣٤-٤٣٦) المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وأن الأصل فيها أنها مفصولة وإن اتصلت رسماً.

ومنه السكتُ على الهاء من ﴿مَالِيَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا أَعْنَى عَنِّي مَالِيَةٌ﴾ ﴿٨٨﴾ هَاكَ

عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿الحاقه: ٢٨، ٢٩﴾ من أجل إظهار هاء السكت لمن يُثبِتُها وصلًا، وهم كل القراء عدا حمزة ويعقوب، وهو المُقَدَّمُ على الإدغام أداءً؛ لأنَّ هذه الهاء اجْتَلِبَتْ من أجل بيان حركة الموقوف عليه، ولأجل أن يُوقف بها على الكلمة، فأجري الوصلُ فيها مُجرى الوقف، فأظهرت ولزم لإظهارها السكتُ والمُستحبُّ للقارئ أن يقف عليها ليكون تابعًا للخطِّ غير خارج عن الأصل ولأنَّها رأس آية باتفاق (١).

قال أبو عمرو الدَّانِي: «فمن روى التحقيق (٢) في ﴿كَلِيَّةٍ﴾ ﴿١٦﴾ إِيَّيْ﴾ ﴿الحاقه:

٢٠، ١٩﴾ لزمه أن يقف على الهاء في قوله: ﴿مَالِيَةٌ﴾ هَاكَ ﴿الحاقه: ٢٨، ٢٩﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنَّه واصلٌ بنية واقف، فيمتنع بذلك من أن تُدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف الأصلي (٣).

ومن السكتِ لبيان اللَّفْظ: السَّكْتُ على قوله تعالى: ﴿وَأَلْسِي يَيْسَنُ﴾

﴿الطلاق: ٤﴾ في رواية البزي عن ابن كثير، وقراءة أبي عمرو؛ بحذف الياء الساكنة وإبدال الهمزة ياءً ساكنة مع المد المشيع للساكنين، ولهما فيه الإدغام والإظهار، ولا يتَّضِحُ وجهُ الإظهار إلا بأن يسكت القارئ سكتةً لطيفةً تفصلُ بين الياءين، وهو الوجهُ المعتمدُ من طريق الشَّاطِئِيَّة.

ومن هذا السَّكْتِ أيضًا: سكتُ الفصل بين السُّورَتَيْنِ؛ للإعلام بانتهاء

السُّورة وابتداء السُّورة التي تليها، وهو المُقَدَّمُ في رواية ورش من طريق الأزرق،

(١) الشفاء في علل القراءات، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق صالح العماري (١٨٥).

(٢) يعني: عدم النقل.

(٣) جامع البيان في القراءات المسموعة، طبعة الشارقة (٢٠١٢/٢) علي الشبكة العنكبوتية

وقد أشار إليه أبو الحسنُ الشهيرُ بابن بري (٧٣٠هـ) قائلاً:

٣٨- وَأَسْكُتُ يَسِيرًا تَحْطُ بِالصَّوَابِ أَوْ صِلَ لَهُ مُبَيِّنَ الْإِغْرَابِ (١)

وتجري في السكتِ أحكامُ الوقف؛ من الإسكان، والروم، والإشمام، والإبدال. وقد أشار إليه علماء القراءات في باب البسملة، وفصلوا في مذاهب القراء والرواة فيه، وليس هذا محل بيانه.

ومن أشهر أنواع السكتِ اللَّفْظِيَّ عند القُرَّاء: السكتُ على الساكن قبل الهمزة لحمزة وابن ذكوان وحفص وإدريس؛ لأنَّه حرفٌ كسائر حروف المعجم، لا بدَّ أن يُوفَى حَقَّهُ، فالتزموا السَّكْتَ على الساكن قبله لِيَتِمَّ كَنَ القارئِ من بيانه وتحقيقه والإتيان به في أكمل صورِه؛ لكونه جَلْدًا بعيدَ المخرج؛ ثَقِيلًا في النُّطْقِ لِجَهْرِهِ وَشِدَّتِهِ؛ قال الجعبريُّ:

٩٢- وَالْهَمْزَ حَسَّنْ لَفْظَهُ مُتَلَطِّفًا إِذْ كَانَ أَضْعَبَهَا لِبُعْدِ مَكَانِ (٢)

وبيانُ ذلك: أنَّ الهمزة تصيرُ بتلك السكتِ كالمُبْتَدَأِ بها، فيسهلُ على القارئِ التَّمَكُّنُ من تحقيقها، وليثقل الهمزة زيدَ أيضًا في حرف المدِّ قبلها؛ كما قال ابنُ بري:

٦٨- فَنَافِعُ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّه لِسَّاكِنِ الْأَلْزَمِ بَعْدَهُنَّه

٦٩- كَمَثَلِ ﴿مَحْيَايِ﴾ مُسَكَّنًا وَمَا جَاءَ كَ ﴿حَادٍ﴾ وَ«الدَّوَابِ» مُدْغَمًا

٧٠- أَوْ هَمْزَةً لِبُعْدِهَا وَالثَّقِيلِ (٣)

ولاشتراك السكت والمد في تحقيق الهمز؛ عبَّر بعضهم عن السكت على الساكن قبل الهمز بـ«المدِّ»، فقد أسند الداني إلى محمد بن حفص - وكان ممن

(١) الدرر اللوامع، تحقيق الأستاذ توفيق العقبري (٢١).

(٢) حدود الإتقان، تحقيق د. عمرو عبد العظيم (٧٩).

(٣) الدرر اللوامع، تحقيق الأستاذ توفيق العقبري (٢٤). الشبكة العنكبوتية المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي

قرأ على أبي عمر - أن أبا عمر كان لا يمدُّ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] ﴿الْأَنْهَارِ﴾ [البقرة: ٢٥]؛ يعني لا يسكت».

ثمَّ قال الدَّانِي: «وساغتِ العبارة عن السكتِ بالمدِّ من حيث اشتركا في البيان للهمز»<sup>(١)</sup>.

وجلُّ القُرَّاءِ يكتفون بالمدِّ عن السكتِ على حروف المدِّ، ومنهم من لا يأخذ به؛ كالأستاذ يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٨ هـ) من باب الأخذ بالعزائم<sup>(٢)</sup>. وأسند أبو عمرو الدَّانِي (ت ٤٤٤ هـ) إلى خلف، عن سليم، عن حمزة: أنَّ المدَّ يغني عن حمزة؛ قال: «إذا مددت الحرفَ فالمدُّ يجزئ من السكت قبل الهمزة، فكان إذا مدَّ ثمَّ أتى بالهمز بعد المدِّ لا يقفُ قبل الهمز»<sup>(٣)</sup>؛ أي: لا يسكت قبل الهمز.

وقد استحسَن ذلك أبو عمرو الدَّانِي قائلًا: «وهذا الذي قاله حمزة من أنَّ المدَّ يجزئ من السكت، معنَى حسنٌ لطيفٌ دالٌّ على وفور معرفته ونفاذ بصيرته؛ وذلك أنَّ زيادة التمكين لحرف المدِّ مع الهمزة إنما هو بيان لها لخفائها وبعدها مخرجها، فيَقْوَى به على النطق بها مُحَقَّقَةً، وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها أيضًا، فإذا بَيَّنَّتْ بزيادة التمكين لحرف المد قبلها، لم يحتج أن تُبَيَّن بالسكت عليه، وكفى المدُّ من ذلك وأغنى عنه»<sup>(٤)</sup>.

هذا، وقد أشار الدَّانِي في نصِّه السابق وفي كثير من نصوصه إلى علَّة السكت على الساكن قبل الهمز، وكذا بعض المُتقدِّمين في مصنفاتهم.

(١) جامع البيان في القراءات السبع، طبعة الشارقة (٢/٦٢١).

(٢) الائتلاف في وجوه الاختلاف، ط ١ (٢٠٩م)، مكتبة أولاد الشيخ للتراث بمصر (٢٠).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع، طبعة الشارقة (٢/٦٢٣).

(٤) المصدر السابق المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قال أبو علي الأهوازيُّ (ت ٤٤٦هـ): «يريد بها التجويدَ لا الوقوفَ»<sup>(١)</sup>، يقصد السكّنة قبل الهمز.

وقال أبو الفضل البخاريُّ (من علماء القرن السابع): «أمّا وجه مذهب حمزة في ذلك، فهو أنّ السكّنة إنّما هي لتحقّق الهمزة وتبيّن بعدها، فإذا مدّوا وتحقّقت الهمزة وتبيّنت، فاستغنوا عن السكّنة»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنّ اختيار حمزة للسكّنة رياضةٌ منه للمتعلّمين، فكان يأمر المتعلّم بالقطع والوقف على الساكن، فإذا حدّر القراءة أمره بالوصل<sup>(٣)</sup>.

قال أبو نصر العراقيُّ (ت ٤٥٠هـ تقريباً): «وهذا شيءٌ وُضع للمتعلّمين والمُبتدئين، فإذا كان القارئُ حاذقاً بصيراً في الألفاظ والأوزانِ فالاختيارُ عندنا تركُ السكّنة في قراءته»<sup>(٤)</sup>.

والقرّاء يتصرّفون إزاء الهمزِ بضروبٍ شتى؛ تحقيّقاً، وتخفيفاً؛ جرّياً على سنن العرب وطرائقهم، وهذا السكّنة من هذه الطرائق، وقد ارتضاه القرّاء وقرئ به منذ القرون الأولى، وهم أعلم بما وافق اللّغة وما شدّد عنها منّا.

قال ابنُ الجزري: «إذ من المُحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربيّة، بل قد يسوغ في العربيّة ما لا يصحّ في القراءة»<sup>(٥)</sup>.

وقد ورد أنّ العربَ قد تسكّنت على لام التّعريف إذا أرادت التذكّر. ومنه قولُ حكيم بن مُعيّة:

(١) الوجيز، دار الغرب (٩٦).

(٢) الشفاء في علل القراءات، دار الغوثاني (١/١٢٩).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع، طبعة الشارقة (٢/٦٢٣).

(٤) الشفاء في علل القراءات، دار الغوثاني (١/١٢٩).

(٥) النشر في القراءات العشر، إشراف ومراجعة الشيخ الضياء (١/٤٢٩) الشبكة العنكبوتية

هَاتِ لَنَا مِنْ ذَا وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلٍ (١)  
فسكت على (أل) للتذكُر، ثم أعادها وأعاد حرف الخفض معها قائلًا:  
«بالشَّحْم».

ويُقاسُ عليه السكتُ على الساكن قبل الهمز من أجل تحقيقه لبعض القراء.  
ولعلَّ البحثَ المُتَمَادِي يُسَعِفُنَا بشواهدَ أخرى على السكت على الساكن  
قبل الهمز.

وقد عرضت هذه السطور على شيخنا الأديب الأريب علي بن سعد  
الغامدي، فأتحفني من قريحته - بارك الله فيه - قائلًا:

لِأَجْلِ مَا فِي الْهَمْزِ مِنْ نَعْسِيرٍ قَدْ أَوْسَعَتْهُ الْعُرْبُ بِالتَّغْيِيرِ  
فَأَسْقَطُوهُ تَارَةً وَسَاهَلُوا وَنَقَلُوهُ تَارَةً وَأَبْدَلُوا  
وَقَدْ آتَوْا مِنْ قَبْلِهِ بِالْمَدِّ وَالسَّكْتِ فِي بَيَانِ هَمْزِ جَلْدٍ  
ويدخل في المدّ: الإدخال بين الهمزتين؛ فهو ضرب من ضروب التخفيف.

(١) وينظر هذا البيت في: الكتاب لسبويه في «باب إرادة اللَّفْظِ بالحرفِ الواحدِ» (٣/ ٣٢٥)،  
(٤/ ١٤٧)، المقتضب (١/ ٢٢٢)، (٢/ ٩٢)، شرح الهداية (١/ ٥١)، البديع في شرح  
القراءات السبع (١/ ١٢٥)، وينسب لذي الرُّمَّة، وليس في ديوانه ولا ملحقاته. وفي  
شرح أبيات سبويه لأبي سعيد السيرافي (٢/ ٣٦٩):

قُلْتُ لِطَاهِيئِنَا الْمُطْرِيِّ فِي الْعَمَلِ لَوْحٌ لَنَا إِنَّ السَّدِيفَ لَا يُمَلُّ  
هَاتِ لَنَا مِنْ ذَا وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلٍ  
يَعِيْثُ لَا يُبَالِي مَا فَعَلُ

والطَّاهِي: الطَّبَّاح، الْمُطْرِيُّ: الذي يُجَدِّدُ طَبِيخًا بعد طَبِيخٍ فلا يقدم إليهم إلا طعامًا طازجًا،  
لَوْحٌ لنا: اطْرُخ على النَّارِ شَحْمَ السَّنَامِ، ويقال: لَوْحَتُهُ النار إذا غَيَّرْتَهُ، والسديف: شحم  
السنام، قد مللناه: يريد به غيره من الطعام ولا يريد به الشحم، و«بَجَلٍ» حسبي وكفاني،

فهو يعيْثُ، يريد أنه يُفسدُ اللَّحْمَ والشَّحْمَ لكثرة ما عندوه ولو ثوقه بأنه لا ينقطع.  
المعجزة العالمية لكتاب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ومعنى قوله: «فِي بَيَانِ هَمْزِ جَلْدٍ»؛ أي: من أجل صعوبة الهمز.  
ومن أراد التفصيلَ في مراتب السكت وتحريراته عند القراء، فليرجع إلى  
كُتُبِ القراءاتِ وأصولها.  
وصلّى الله وبارك على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

